مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر : دراسة قياسية

*بن حدو امنة ،اوكبدان سناء[1]
[1]جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2004-2021، باستخدام نموذج ARDL، وخلصت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة؛ حيث ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ ECT بقيمة سالبة 1.444-، كما أن التقدير أظهر أن مؤشر الصرفات الآلية يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، والتأثير السلبي للودائع المحلية وللائتمان الخاص بسبب لاستثمارات غير كافية لتوليد الوظائف ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وضعف بنية القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الشمول المالي، الناتج المحلي الإجمالي، الجزائر.

The Impact of Financial Inclusion Indicators on Economic Growth in Algeria: An Econometric Study

*Benhaddou Amna and Okbadan Sanaa[1]
[1]University of Ain Temouchent Belhadj Bouchaib

A B S T R A C T *:*

The purpose of this study was to use the ARDL model to assess how financial inclusion factors affected Algeria's economic growth from 2004 to 2021. Given that the study variables have a long-term co-integration connection and the error correction coefficient (ECT) showed us a negative value of -1.444, the study came to this conclusion. Along with the negative effects of local deposits and private credit due to a lack of investments to create jobs and propel economic growth, the estimation also revealed the inadequacy of the private sector structure and the ATM indicator's contribution to boosting economic growth.

Keywords : Gross domestic product, financial inclusion, economic growth, Algeria

المقدمة

لا يتمتع الكثير من الأفراد في جميع أنحاء العالم بالقدرة على الوصول الخدمات المالية الأساسية؛ مثل: الائتمان أو التأمين أو حسابات التوفير أو معالجة الدفع. فالعقبات التنظيمية، والافتقار للبنية التحتية المادية، وانخفاض الوعي المالي هو من أهم الأسباب؛ مما لا يمكن لأفراد المجتمع المشاركة الكاملة في الاقتصاد، هذا قد يؤدي إلى حدوث التهميش المالي والعزلة الاجتماعية وزيادة الفقر. (Emara & El Said, 2021). ومن هنا أصبح موضوع الشمول المالي محور اهتمام عالمي في الآونة الأخيرة؛ حيث أصبح هدفاً استراتيجياً بالغ الأهمية للحكومات والمؤسسات المالية للتقليل من الفجوات الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى دوره الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر هذه الجوانب أساسية لتحسين الظروف المالية والاقتصادية للفرد والمجتمع بشكل عام؛ مما

* مؤلف البحث: عناوين البريد الإلكتروني amina.benhaddou@univ-temouchent.edu.dz
– المؤتمر العلمي الثاني لتطوير العلوم الإدارية والمالية 22-23 يناير 2025 – جامعة فزان

يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، وهذا ما أشارت إليه الأدبيات النظرية في أوائل التسعينيات، ووجدت أن توفير خدمات مالية أكثر كفاءة بشكل عام كان له آثارًا إيجابية على الاقتصاد الكلي والجزئي. (Barajas & et al, 2020) .

- ❖ إشكالية الدراسة ومنه تتبلور إشكاليتنا في السؤال التالي:

هل يساعد الشمول المالي في الجزائر على ازدهار الاقتصاد خلال الفترة من 2004 2021؟

- ❖ فرضيات الدراسة : في هذه الدراسة اعتمدنا على الفرضيتين التاليتين:
- ✓ يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- ✓ يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر .
- ❖ اهمية الدراسة: يكتسي الموضوع أهمية بالغة حيث:
- ✓ الشمول المالي يسهم في توفير فرص اقتصادية للأفراد والمشروعات الصغيرة؛ مما يعزز النمو الاقتصادي.
- ✓ يسهم الشمول المالي في تقليل الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة من خلال توفير خدمات مالية متكافئة للجميع.
- ✓ أن توفير الخدمات المالية للأفراد ذوي الدخل المحدود يعزز قدرتهم على تحسين مستواهم المعيشي؛ مما يقلل من معدلات الفقر.
- ❖ أهداف الدراسة: تهدف الدراسة:
- ✓ دراسة العوامل التي تسهم في تعزيز أو إعاقة الشمول المالي.
- ✓ تحليل كيفية إسهام الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.
- ✓ اقتراح استراتيجيات وسياسات لتحسين الشمول المالي بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث ثلاثة أقسام رئيسية:

- ➢ المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي.
- ➢ المحور الثاني: الأدبيات النظرية.
- ➢ المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر 2004-2021.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي:

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) على أنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة؛ وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي. (يسمينة و مزيان، 2022، صفحة 600)

وعرفه البنك الدولي201 WORD BANK "أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية". (لقواس، 2022، صفحة 241)

وعرفت مجموعه العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI بأنه: " تعزيز وصول واستخدام كافه فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم؛ بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقوله. (الزهراء، 2023، صفحة 82).

- ❖ أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: (سعدوني، 2021، صفحة 16)

- تعزيز نشر الخدمات المالية في المجتمع ووصولها لكافه فئاته .
- الاهتمام بالفئات محدودة الدخل والهشة.
- تمكين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الوصول والاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية ومن الاستثمار و التنويع.
- تعبئة الادخار، وتوجيهه نحو الاستثمارات، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.
- تعزيز استقرار النظام المالي.
- تعزيز فرض التنافس بين المؤسسات المالية.
- دمج المعاملات المالية الرسمية في النظام المالي الرسمي الخاضع للرقابة والإشراف.
- خلق فرص العمل الجديدة؛ وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر، وتحسين وتوزيع الدخل، ومن ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة.

❖ أبعاد الشمول المالي:

أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)، التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسية هي: (العراقي و زهراء، 28/27 جوان 2018، صفحة 106)

✓ الوصول الخدمات المالية.

✓ استخدام الخدمات المالية.

✓ الجودة في إنتاج و تقديم الخدمات (GPFI,2016)

الشكل رقم (01): أبعاد الشمول المالي

المحور الثاني: الأدبيات النظرية:

هناك العديد من الأبحاث التي ركزت على قضية الشمول المالي، وهذا لفهم جميع جوانبه بشكل صحيح، وخاصة عندما يتعلق الأمر بكيفية تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، ومن بين هذه الدراسات نجد (Adedokun & et al, 2022) باستخدام نموذج GMM والسببية Granger ، بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في 41 دولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى خلال 2004 2019، وكشفت الدراسة عن أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في دول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وتقترح تغيير قوانين وممارسات النظام المالي لتعزيز الاستدامة والتقدم الاقتصادي. , .Ezzahid, E., & Elouaourti, Z) (2022؛ استخدمت هذه الدراسة بيانات Panel على عينة مكونة من 33 دولة أفريقية من عام 2004 عام 2019 لفحص كيفية تأثير الشمول المالي على الاستثمار والنمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج أن الشمول المالي له تأثير إيجابي كبير وطويل الأمد على الاستثمار والنمو الاقتصادي في أفريقيا. (Chinoda, T., & Mashamba, T., 2021) . تهدف الدراسة إلى تحقق في العلاقة بين القدرة التنافسية للبنوك والشمول المالي والنمو الاقتصادي في إفريقيا. تم استخدام نموذج PMG/ARDL في هذه الدراسة بين عامي 2004 و2018. لعشرين 20 دولة في إفريقيا، وكشفت الدراسة وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي طويل الأجل والشمول المالي. ومع ذلك، فإن التوسع الاقتصادي يقلل بشكل كبير من الشمول المالي في الأمد القريب. بالإضافة ذلك، تم الوصول إلى أنه بمرور الوقت، تقلل المنافسة المصرفية من الشمول المالي. (Erlando, A., Riyanto, F. D., & Masakazu, S. , 2020)، وتستخدم هذه الدراسة التحليل التجريبي لفحص كيفية تأثير الشمول المالي على عدم المساواة في الدخل والحد من الفقر والنمو الاقتصادي في شرق إندونيسيا باستخدام نموذج VAR مع سببية تودا–ياماموتو، اكتشفوا وجود علاقة سلبية بين الفقر وعدم المساواة وعلاقة إيجابية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي. (Huang, Y., & Zhang, Y. , 2020) باستخدام بيانات Panel المتوازنة على مجموعة من المقاطعات الصينية خلال الفترة 1985–2013، سعت الدراسة في البحث على التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل للشمول المالي على التفاوت في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية باستخدام تقنيات التكامل المشترك؛ حيث قدمت النتائج دليلاً قوياً بالرغم من أن الشمول المالي يوسع فجوة الدخل في الأمد القريب، إلا أنه يقلل من التفاوت في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية على المدى الطويل، كما أن التوافر المالي وإمكانية الوصول إليه يقللان من التفاوت في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية بمرور الوقت ولكنه يزيده في الأمد القريب. (Khandare, 2019) حاولت هذه الدراسة تحديد الشمول المالي لدول البريكس بين عامي 2005 و2014. بالاعتماد على مؤشر استخدام الخدمات المالية (FSUI)، الذي يحتوي على أربعة عوامل، ومؤشر توافر الخدمات المالية (FSAI) الذي يحتوي على ستة متغيرات، لقياس مؤشر الشمول المالي (IFI). وجدت الدراسة أنه باستثناء الصين أن الشمول المالي لدول البريكس ليس جديرًا بالملاحظة. (Sethi, D., & Acharya, D., 2018) وسعت الدراسة في البحث على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي لـ 31 دولة متقدمة ونامية. وأظهرت النتائج التجريبية أن الشمول المالي والنمو الاقتصادي لهما صلة طويلة الأمد ويرتبطان سببيًا في كلا الاتجاهين. ,Sharma) (2016 جاءت الدراسة للبحث في العلاقة بين الجوانب المتعددة للشمول المالي والتوسع الاقتصادي في الهند، خلال 2004 2013. بالتركيز على ثلاثة جوانب أساسية للشمول المالي: انتشار البنوك، وإمكانية الوصول الخدمات المصرفية، واستخدام الخدمات المصرفية (الودائع)، تكتشف الدراسة وجود علاقة مواتية بين العديد من جوانب الشمول المالي والنمو الاقتصادي. بناءً على تحليل السببية لجرانجر، اتثبت النتائج التجريبية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه

بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد حسابات الودائع/القروض، وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الامتداد الجغرافي والتنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر 2004-2021

تهدف هذه الدراسة قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 2004-2021، ولتحقيق هذا الهدف سيتم استخدام نموذج ARDL، للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين متغيرات الدراسة . وبالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت إشكالية موضوعنا يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 ATM_t + \beta_2 CBB +_t \beta_3 DCB_t + \beta_4 BCB_t + \\ +\varepsilon_t \dots \dots (1)$$

حيث β0 هو الثابت . ,β1 ,β2 ,β3, و β4 على التوالي هي معلمات التقدير. εit. هو حد الخطأ. أما t تشير السلسلة الزمنية (t = 1, 2,..., 18).

والجدول الموالي يوضح مصدر بيانات متغيرات الدراسة:

جدول رقم (01) : يوضح متغيرات دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

المتغيرات	نوع المتغير	رمزه	تم قياسه ب	مصدر البيانات
النمو الاقتصادي	تابع	GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
ماكينات الصراف الآلي	مستقل	ATM	بالنسبة لكل 100 ألف بالغ	البنك الدولي
عدد فروع البنوك	مستقل	CBB	بالنسبة لكل 100 ألف بالغ	البنك الدولي
الودائع المحلية	مستقل	DCB	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي
الائتمان الخاص عن طريق بنوك الودائع و المؤسسات المالية الأخرى	مستقل	BCB	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	البنك الدولي

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة

1- خطوات تقدير نموذج أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر

لمعرفة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي بالجزائر يستوجب علينا اتباع الخطوات التالية قبل التقدير

1-1 اختبار جذر الوحدة Unit Root

بداية سنقوم باختبار السلاسل الزمنية؛ وهو شرط من شروط التكامل المشترك عن طريق اختبار KPSS؛ وهذا نظرا لكون الاختبار أكثر مواءمة للسلاسل الزمنية القصيرة فالبتالي يعطي نتائج أكثر مصداقية :

وهذا تحت الفرضيتان التاليتان؛ وهي عكس فرضيات اختبار ADF:

H0: السلسة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة.

H1 السلسة تحتوي على جذر الوحدة.

الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (02) : نتائج اختبار KPSS للاستقرارية

المتغير	النموذج	LM-Stat. عند المستوى	LM-Stat. عند الفرق الأول	القيمة الحرجة عند 5%
ATM	Intercept	0.54	0.34	0.46
	trend and intercept	0.15	0.09	0.14
CBB	Intercept	0.51	0.29	0.46
	trend and intercept	0.15	0.08	0.14
DCB	Intercept	0.54	.011	0.46
	trend and intercept	0.06	0.08	0.14
BCB	Intercept	0.62	0.11	0.46
	trend and intercept	0.12	0.10	0.14
GDP	Intercept	0.43	/	0.46
	trend and intercept	0.13	/	0.14

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار KPSS للاستقرارية عند المستوى الذي أظهر أن المتغيرات الخاصة بالشمول المالي غير مستقرة عند المستوى؛ لأن قيمة LM–STAT أكبر من القيمة الحرجة عند 5%، ومستقرة عند الفرق الأول، في حين المتغير التابع الذي يعكس النمو الاقتصادي GDP قد استقر عند المستوى.

2-1 تطبيق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

بما أن هناك مزيج في درجة الاستقرارية؛ أي المتغيرات مستقرة عند مستوى I(0) وعند الفرق الأول I(1)، فقد اعتمدت الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي هو أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك المقدمة من طرف Pesaran، . ولتقدير نموذج ARDL سنتبع الخطوات التالية : أولا: تقدير نموذج ARDL بداية سنقدر معلمات النموذج بالمدى القصير، وتحديد درجة إبطاء كل متغيرات الدراسة

الجدول (03): يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL بالمدى القصير

Dependent Variable: GDP Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 2, 2)
AdjRsq= 0.982674 DW= 3.325478 Prob F(0.014)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.444682	0.326544	-1.361782	0.3064
ATM	3.832873	0.411214	9.320879	0.0113
ATM(-1)	-0.174484	0.606488	-0.287696	0.8007
ATM(-2)	-1.351400	0.745026	-1.813896	0.2114
CBB	4.259764	4.888240	0.871431	0.4754
CBB(-1)	-7.801943	4.790356	-1.628677	0.2449
CBB(-2)	-4.717969	2.529340	-1.865297	0.2031
BCB	-0.113452	0.207578	-0.546553	0.6395
BCB(-1)	-0.070716	0.145180	-0.487088	0.6744
BCB(-2)	-0.690229	0.198498	-3.477266	0.0737
DCB	-0.350568	0.108946	-3.217808	0.0845
DCB(-1)	-0.047027	0.148000	-0.317748	0.7808
DCB(-2)	0.199662	0.132706	1.504543	0.2714
C	52.81149	15.96771	3.307394	0.0805

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS .

يظهر لنا احتمال فيشر ب 0.04، وهذا ما يدل على وجود جودة بالنموذج، وقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع الذي يعبر عن النمو الاقتصادي ب98.26%، كما أن احتمال بعض المتغيرات أقل من 5% 10 %؛ حيث ارتبط مؤشر ATM بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، في حين BCB و DCB ارتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي، كما أن درجة الإبطاء المثلى للنموذج ظهرت عند (1,2,2,2,2)كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل (01) : يوضح لنا درجة الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

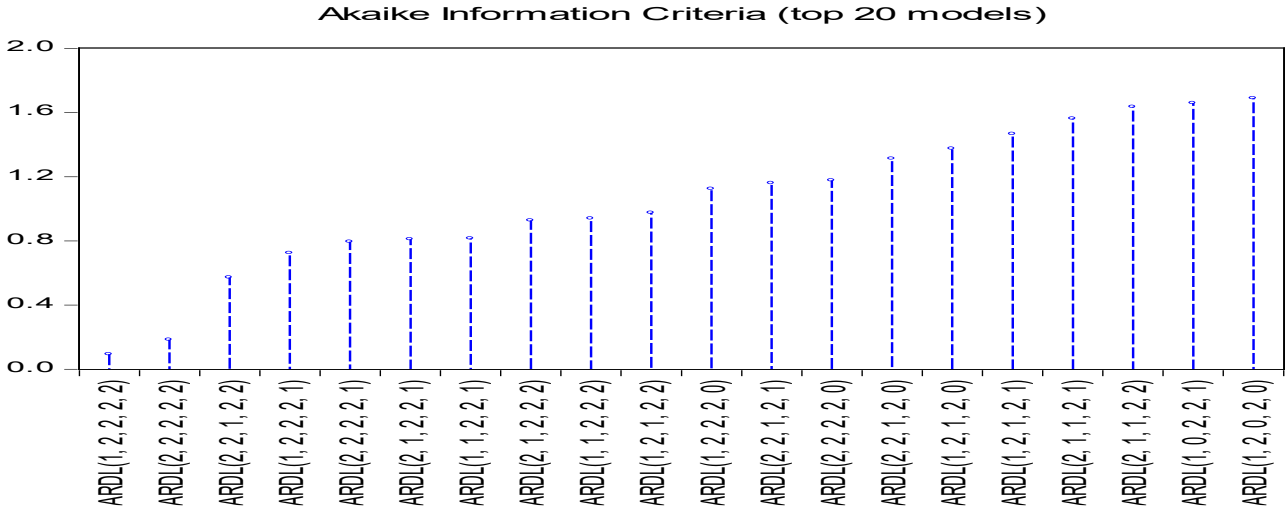

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

ثانيا: منهج اختبار الحدود Approach Testing Bounds

الجدول التالي يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بالاعتماد على إحصائية (F) بحيث :

- ✓ H0: عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة
- ✓ H1: وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (04) : نتائج اختبار Bounds

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-statistic		10%	2.45	3.52
K	16.00724	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والبالغة 16.00724 أكبر من القيم العظمى الجدولية، فتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة؛ وعليه فهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات؛ لذلك سيتم بتقدير معلمات النموذج على المدى الطويل.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج على المدى الطويل UECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود، سيتم قياس العلاقة طويلة الأجل لمعاملات نموذج الدراسة في الجزائر التي تشترط أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، والنتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (05): نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

Cointegrating Form				
CointEq(-1)	-1.444682	0.326544	-4.424154	0.0475**

Cointeq = GDP - (1.5969*ATM -5.7176*CBB -0.6053*BCB -0.1370*DCB + 36.5558)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	1.596884	0.359445	4.442642	0.0471**
CBB	-5.717623	3.356832	-1.703279	0.2306
BCB	-0.605252	0.145185	-4.168830	0.0530**
DCB	-0.137008	0.094249	-1.453688	0.2832
C	36.555783	14.568727	2.509195	0.1288

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

يُلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ سالب (1.444682-) وقيمة احتماله 0.0475 أقل من 5% فهو معنوي؛ وبالتالي الشرط محقق وهذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير التابع (GDP) مع المتغيرات المستقلة (ATM,CBB,BCB,DCB).

رابعا: اختبارات صلاحية النموذج

هذا الجزء لتأكيد خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية بالاستناد إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية.

الجدول رقم (06): نتائج اختبارات صلاحية النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي أ-			
F-statistic	1.495122	Prob. F(1,1)	0.4364
Obs*R-squared	9.587488	Prob. Chi-Square(1)	0.0020
Heteroskedasticity Test: ARCH اختبار ثبات التباين			
F-statistic	1.704969	Prob. F(1,13)	0.2143
Obs*R-squared	1.739176	Prob. Chi-Square(1)	0.1872
Ramsey RESET Test اختبار صحة تحديد الشكل الدالي			
Value		Df	Probability
t-statistic	1.289256	1	0.4200
F-statistic	1.662182	(1, 1)	0.4200

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة احتمال إحصائية (F) أكبر من5%، هذا ما يثبت عدم وجود مشاكل قياسية في التقدير.

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (CUSUM and CUSUMSQ Test) :

لمعرفة مدى استقرار وانسجام معاملات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبار بينهما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ).

الشكل (02):يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي

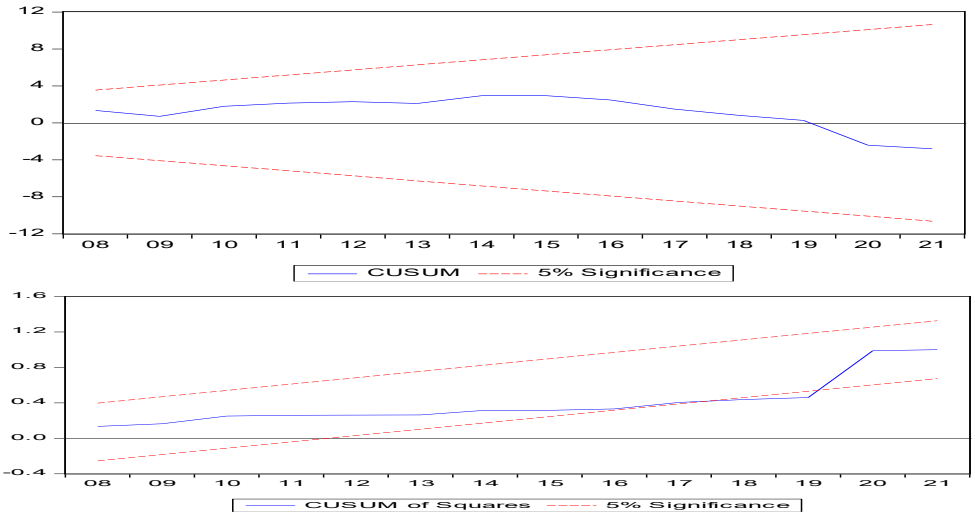

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج Eviews

يتبين من الشكل أعلاه أن إحصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، وهذا يعني أن المعاملات المقدرة لنموذج المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، كما أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ)؛ فقد أظهر لنا أن الفترة الممتدة من سنة 2019 سنة 2020، وقعت خارج حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 % ، ويمكن أن يرجع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب جائحة كورونا وخدث شلل في عدة قطاعات اقتصادية.

2- تفسير نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة التقدير لنموذج ARDL أن معامل التحديد المصحح بنسبة 98.26%، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة (عدد الصرافاتATM، فروع البنوكCBB، الودائع المحليةDCB، الائتمان من بنوك الودائعBCB) واستطاعت بشكل كبير أن تفسر المتغير التابع؛ وهو النمو الاقتصادي GDP، كما ظهر معامل تصحيح الخطأ ECT بقيمة سالبة 1.444- وذو دلالة إحصائية عند 5%؛ مما يعكس لنا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وقوة إرجاع التوازن من المدى القصير المدى الطويل بسرعة. وفيما يلي سنقدم تفسير للمتغيرات الدراسة حسب مخرجات النموذج:

- المتغير ATM عدد الصرافات الآلية لكل 100 ألف بالغ له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي؛ وذلك وفقًا لنتائج تقدير المعادلة قصيرة الأجل للسنوات من 2004 2021، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%. حيث أن

توافر أجهزة الصراف الآلي أمر بالغ الأهمية؛ لتسهيل وتعزيز تدفق الأنشطة التجارية والاقتصادية، كما اتضح من خلال التقدير ان 3.83 وحدة من مؤشر أجهزة الصراف الآلي يساهم في تحسين النمو الاقتصادي.

- المتغير CBB على المدى القصير والطويل، لم يثبت تأثير عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في المعادلة لأنه يفتقر الدلالة الإحصائية، وقد يكون هذا نتيجة لعدم كفاية الكفاءة التشغيلية، وهو ما يتعلق بقدرة المؤسسة على الاستخدام الفعال للموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف وتعزيز الإيرادات. ونتيجة لذلك، قد لا تمثل عدد الفروع بدقة مدى أداء البنوك التجارية لدورها كمصدر للخدمات المالية والتحفيز الاقتصادي.
- المتغير DCB لم يظهر تأثير الودائع المحلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي بواسطة في الأمد الطويل، ولكن عندما تم تقدير المعادلة في الأمد القصير، كان له إشارة سلبية ودو دلالة إحصائية عند مستوى 10٪؛ بحيث أظهرت نتائج التقدير الودائع المحلية أن لها تأثير سلبي بنسبة −0.35 وحدة على النمو الاقتصادي، ويرتبط هذا التأثير العكسي بنقص الاستثمار، حيث قد يختار الناس وضع أموالهم في الودائع المحلية بدلاً من المشاريع الاقتصادية عندما لا توجد العديد من فرص الاستثمار الجيدة في الدولة، وهذا يقلل من حجم الاستثمار ويؤدي كساد النشاط الاقتصادي، كما أن تجميد جزء كبير من السيولة المالية في الودائع المحلية يؤدي تقليص تدفق الأموال عبر الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي بدوره خفض معدلات الاستثمار والاستهلاك.
- المتغير BCB أما بالنسبة للائتمان الخاص الممنوح عن طريق بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد أظهرت النتائج أن تأثيره كان سلبياً عند تقدير المعادلة على المدى القصير، حيث بلغ − 0.69 وحدة عند مستوى معنوية 10%، وعلى المدى الطويل، بلغ −0.60 وحدة عند مستوى معنوية 5%. قد يكون هذا التأثير السلبي ناتجاً عن انخفاض فعالية الاستثمارات الخاصة، إذ قد تكون الاستثمارات غير كافية لتوليد الوظائف ودفع عجلة النمو الاقتصادي. بالإضافة ذلك، قد يُعزى ذلك ضعف بنية القطاع الخاص، حيث قد تفتقر الشركات والمؤسسات في هذا القطاع القدرة على استيعاب القروض وتحقيق العائد المرجو منها. كما أن قلة الاستثمار في التنويع الاقتصادي يمكن أن تسهم في تفاقم هذه المشكلة؛ حيث إن التركيز على قطاعات غير متنوعة قد يزيد من التبعية على قطاعات ذات نفوذ ضعيف ويعيق التنمية المستدامة، ولتحقيق نمو اقتصادي صحي ومستدام، يتعين على الحكومة اتخاذ إجراءات لتعزيز البيئة الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة بطرق تعزز النمو المستدام وتزيد من فرص الشغل والتنوع الاقتصادي.
- المتغير BCB عند تقدير المعادلة في الأمد القصير، وجد أن تأثير الائتمان الخاص الذي تقدمه بنوك الودائع والمؤسسات المالية الأخرى كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كان سلبياً، حيث بلغ −0.69 وحدة عند مستوى دلالة 10%، وفي الأمد الطويل−0.60 وحدة عند مستوى دلالة 5%، وقد يكون انخفاض فعالية الاستثمارات الخاصة هو السبب في هذا التأثير الضار؛ حيث قد لا تكون هذه الاستثمارات كافية لخلق فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي. ونظرًا لأن الشركات والمنظمات في القطاع الخاص قد لا تكون قادرة على الحصول على القروض والحصول على العائد اللازم عليها، فقد يكون ذلك مرتبطًا بالهيكل الضعيف للقطاع.

خلاصة:

إن الشمول المالي يشكل خطوة أولى حيوية نحو التنمية المالية لأنه يوفر الخدمات المالية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، ومع ارتفاع الشمول المالي المجتمعي، يصبح لدى المزيد من الناس القدرة على الوصول الخدمات المالية والاندماج في النظام المالي الذي يُنظر إليه باعتباره حجر الزاوية للاقتصادات الحديثة.

وتشير التقديرات أن تحقيق الشمول المالي الكامل وربطه بالنمو الاقتصادي يمثل تحديًا بالنسبة للجزائر بسبب مشاكل مثل الفجوة الرقمية، وعدم كفاية الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمجتمعات المحرومة، ويتعين على الحكومات والمؤسسات المالية المجتمع المدني أن تعمل معًا لتعزيز البنية الأساسية المالية، وسن التشريعات التي تدعم التمويل الشامل، وتوسيع الشمول المالي، وهذا من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلد.

توصيات واقتراحات الدراسة:

- ✓ توسيع الوصول الخدمات المالية: بالاستثمار قي البنية التحتية المالية لتحسين الوصول البنوك، وشبكات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية الرقمية.
- ✓ إقامة برامج التدريب كتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية لتحسين مهارات الأفراد في إدارة الأموال والاستثمارات.
- ✓ تعزيز الشفافية في التعاملات المالية، وتقليل التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية الصغيرة.
- ✓ تشجيع استخدام الدفع الإلكتروني والحد من التعاملات النقدية، وتعزيز انتشار واستخدام المحافظ الإلكترونية لتسهيل الوصول للخدمات المالية.
- ✓ دعم ريادة الأعمال النسائية (الشمول المالي للمرأة) بتقديم برامج تمويل موجهة للنساء لدعم مشروعاتهن الخاصة. وتمكين المرأة ماليًا بتعزيز التوعية والتثقيف المالي بين النساء وزيادة وصولهن للخدمات المالية.
- ✓ دعم سياسات الشمول المالي: تطوير سياسات حكومية لدعم الشمول المالي، بما في ذلك دعم الابتكار في القطاع المالي، وتحفيز الاستثمارات في البنية التحتية المالية والتكنولوجيا المالية.
- ✓ تحسين كفاءة وتكلفة الخدمات المالية بالعمل على تخفيض تكاليف المعاملات المالية لزيادة الوصول إليها من قبل جميع الشرائح المجتمعية، وتحسين كفاءة العمليات المالية لضمان تقديم خدمات مالية عالية الجودة.

المراجع

Bibliography

Adedokun, M. W., & et al. (2022). An Investigation of the Impact of Financial Inclusion on Economic Growth: Evidence from African Countries. *Asian Economic and Financial Review, 12*(10), 864-885.

Barajas, A., & et al. (2020). Financial Inclusion: What Have We Learned So Far? What Do We Have to Learn? *International Monetary Fund, 2020*(157).

Chinoda, T., & Mashamba, T. (2021). Financial inclusion, bank competition and economic growth in Africa. *Journal of Economic and Financial Sciences, 14*(1).

Emara, N., & El Said, A. (2021). Financial Inclusion and Economic Growth: The Role of Governance in Selected MENA Countries. *International Review of Economics & Finance, 75*.

Erlando, A., Riyanto, F. D., & Masakazu, S. . (2020). Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence from eastern Indonesia. *Heliyon, 6*(10).

Ezzahid, E., & Elouaourti, Z. . (2022). Financial inclusion, financial frictions, and economic growth: Evidence from Africa. *Journal of African Business, 23*(03), 731-756.

Huang, Y., & Zhang, Y. . (2020). Financial inclusion and urban–rural income inequality: Long-run and short-run relationships. *Emerging Markets Finance and Trade,, 56*(02), 457-471.

Khandare, V. B. (2019). Financial Inclusion: Empirical study of brics countries. *International Journal of Social Science and Economic Research, , 4*(5), 3319-3334.

Sethi, D., & Acharya, D. (2018). Financial inclusion and economic growth linkage: Some cross country evidence. *Journal of Financial Economic Policy, 10*(3), 369–385.

Sharma, D. (2016). Nexus between financial inclusion and economic growth: Evidence from the emerging Indian economy. *Journal of financial economic policy*, 13-36.

الزهراء ,ب .ب .(2023) .أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر) .ج .ا .الجزائر (.Ed ,مجلة البخوث الاقتصادية و المناجمنت.(01)

العراقي ,ب .أ & .,زهراء ,أ 27/28) .جوان .(2018الشمول المالي و أثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية . المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة جيهان–أربيل في العلوم الإدارية و المالية .العراق.

سعدوني ,م .م .(2021) .الشمول المالي و أثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة) .ج .المنوفية (.Ed ,البحوث القانونية والاقتصادية.(4)52 ,

لقواس ,أ .خ .(2022) .الشمول المالي كالية لتحقيق الاستقرار المالي)تجربة المملكة السعودية) .(ج .ح) .الشلف (.Ed ,(بحوث الاقتصاد و المناجمنت.(01)04 ,

يسمينة ,ق & .,مزيان ,ت .(2022) .دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة)دراسة تحليلية .(المنهل الاقتصادي.(01)05 ,